الهُوية في بيئة السياسة العالمية:
دراسة في مؤشرات الانزياح نحو الهُويات الكوسموبوليتانية

Identity in the Environment of International Politics:
A study of the deviation indicators towards Cosmopolitan Identities

الخطاب حرابي [1*]،
[1]جامعة8 ماي 1945 قالمة (الجزائر).
وداد غزلاني [2*]،
[2]جامعة8 ماي 1945 قالمة (الجزائر).

تاريخ الاستلام: 2021/11/25 تاريخ القبول للنشر: 2021/06/05 تاريخ النشر: 2022/06/30

الملخص:

يتزايد الاهتمام بموضوع الهوية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة كرد فعل على فشل التنظير في التنبؤ بسقوط الاتحاد السوفياتي، الذي جمع في تركيبته القومية فسيفساء من الهُويات، ومن أجل فهم طبيعة التغير ورصد أولى مؤشراته في البنى التقليدية القائمة على المسلمة الدولاتية.

لقد أنتج هذا الوضع نقدا ومراجعة للتصور الأحادي الذي اعتمدته الدولة في تشكيل هُويتها الوطنية، وقدّم تصورات جديدة لمسارات الهُوية في بعديها: الكلّاني القائم على فكرة الهوية فوق الوطنية، والتجزيئي الذي يستند على سياسة التعددية الثقافية. إن التجربة التكاملية في أوربا والاعتراف المتواصل الذي تحظى به الأقليات بأنواعها في العالم، يشَكَّلَان أنموذجا انزياحيا عن معيار الدولة – الأمة التقليدي، أين يساهم ذلك في فهم وتفسير صيرورة الهُوية، ليتحول بقاؤها إلى غاية ينشدها الأمن الإنساني.

الكلمات المفتاحية: الهوية، الانزياح، التعددية الثقافية، التنوع الثقافي، السلام، الأمم المتحدة.

Abstract:

The interest in the subject of identity has increased in the field of national relationships since the end of the cold war. As a reaction of the fail of theories to predict the collapse of the Soviet Union which used to comprise a mosaic of identities. Also as an attempt to understand the nature of change and to keep an eye on its first signs in the traditional constructions which are based on the statist principle.

* المؤلف المراسل: harabi.elkhattab@univ-guelma.dz

This situation resulted criticism and reconsideration of the mono-conception which state relied on to form its national identity. It has also provided new conceptions for the course of identity with its two dimensions: the holistic that is based on the idea that identity is above nationalism and the deconstructive that rests on the multiculturalism policy.

The integrative experience in Europe and the admission attained by minorities is a model of deviation from the traditional state- nation standards, this contributes to the understanding and interpreting of the process of identity which turns its survival into a goal that humanity seeks

Key words: identity, Deviation, multiculturalism, cultural diversity, peace, United Nations.

* المؤلف المراسل: harabi.elkhattab@univ-guelma.dz

مقدّمة:

الانبثاق الذي حققته الدولة الأمة مع بداية زمن الحداثة في القارة الأوروبية، والخلاص من معضلة الصراع الديني بين الطوائف المسيحية حوّل هذه المؤسسة تدريجيا وفق المنظور الواقعي الكلاسيكي إلى فاعل عقلاني وظيفي، يسعى إلى خلق الاتساق بين البُنى الاجتماعية والترتيبات السياسية السلطوية عبر كل المراحل التي يمر بها باعتباره كيان قابل للتطور. إن سياق التأسيس لكيان الدولة يستوجب حضور المكونات الثابتة ذات الطبيعة المادية والمعيارية والتي تتمثل في الشعب، الإقليم، السلطة والسيادة.

مع اقتران مفهوم الدولة القومية بانتشار النزعة الهُوياتية الوطنية، بدا تطابق البعد الجيوسياسي مع البعد الثقافي والاثني للأمم والشعوب، فالتوافق بين هذه الثنائيات لايزال يُسهم بشكل مطرد في رسم و إعادة رسم خرائط هوياتية سياسية جديدة على مستوى العالم، حين تصل الأحداث مرحلة الذروة في صراع ما. فالتشكل المستمر للهوية يفسر طبيعتها الحركية، التي يمكن بناؤها وتفكيكها وفق أسس انتمائية زمنية أو علائقية تطورية، وعلى مستويات دولاتية أو غير دولاتية.

تعمل العولمة على إحداث تحولِ جذريّ في العلاقة بين الدولة والهُوية، حيث لم يعد الارتباط وثيقا نتيجة التغير الحاصل في مفهوم " القوة "، الذي جعل من الثقافة موردا هاما يعتمد على المعارف والأفكار والرموز والقيم. هذا الوضع بدأ يُفقِد الدولة البناء الهوياتي الموحد، خاصة مع تزايد التفاعلات المرتبطة بالمكون الثقافي المُشكل للهوية، والحركية الهوياتية المزدوجة: سواء المنبثقة محليا المرتكزة على الانتماء، أو المتدفقة عبر الحدود التي تبحث عن الامتداد.

في ظل هذه التحولات البنيوية، تسارع الكثير من المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لإضفاء شرعية سياسية وقانونية على الفعل الهُوياتي، قبل أن ينجر إلى مسارات عنيفة في أحيان كثيرة ومناطق مختلفة من العالم. وذلك بتبني الكثير من الرؤى تجسد بعضها في اتفاقيات وإعلانات دولية، بإمكانها أن تساهم في قبول أثر الانزياح إلى مستوى أدنى/ أسمى من الجماعة المعيارية التقليدية، كوحدة لتحليل تفاعلات الحياة الدولية.

إن انعطافات الفعل الهوياتي تعدُّ المنطلق الجديد لفهم الهُوية وتفسير علاقاتها بالدولة. يحاول المقال استشفاف قدرة الدولة على التكيف مع كل محطة من محطات التشكل الهوياتي، من خلال الإجابة عن التساؤل الآتي: **كيف تتكيف الدولة – الأمة مع صيرورة الهُوية في ظل صراع الانتماءات المحلية وتدفقات الحياة الدولية؟**

- **الفرضية:**

تستطيع الدولة الأمة التحكم ومسايرة التَّغَيّر المستمر للبناء الهوياتي للجماعات والكيانات من خلال سياسات وطنية تُقَدِّر المكون المحلي.

تتوجه الدولة – الأمة إلى ثقافات مختلفة وتقبل التجاوب معها والاعتراف بها.

يأتي البحث في ثلاثة مباحث ، حيث يتناول الأول تعريفات للهُوية بصفة عامة ، ثم يقدم مقاربة تحليلية يتم فيها إسقاط تصورات الهُوية حسب مستويات التحليل الممكنة في حقل العلاقات الدولية ، أما المبحث الثاني فيربط موضوع الهوية بالدولة– الأمة منذ نشأتها ، و يحاول استشفاف مدى الانسجام بينهما وفق المنظور الحداثي، الذي تزامن مع بداية التفكير في القواعد النظرية للحقل ، وكيف تحاول الدولة استغلال المكون الهوياتي لتقديم صورتها الهوياتية الحقيقية بناء على توجهاتها السياسية ، في حين يتناول المبحث الثالث مؤشرات الانزياح الهوياتي ضمن مسارين متناقضين: إقليمي تصاعدي تمثله هوية الاتحاد الأوروبي، تجزيئي تنازلي يتجسد في هويات الجماعات داخل الدول.

يعتمد المقال على منهج تحليل المضمون، من خلال قراءة في مواثيق الأمم المتحدة الصادرة في قضايا التعددية الثقافية، وذلك لفهم ردود فعل المنظمة ورؤيتها وتوجهاتها تجاه ظاهرة صعود هُويات الجماعات والأفراد.

المبحث الأول

الهُوية التصورات والمفاهيم

يلقى موضوع الهوية اهتماما متزايدا في حقل العلاقات الدولية نظرا للتوجهات الجديدة على مستوى التنظير، والتي جاءت كرد فعل على التحولات البنيوية التي شهدها مسرح السياسة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة. ورغم التقارب والتشابه في تصورات الباحثين والأكاديميين حول الهُوية، وما يمكن أن تحمله من مكونات وعناصر، إلا أنهم يعجزون في الوصول إلى تعريف موحد لتلك التصورات، نظرا لاختلاف الأنساق الفكرية التي تمثل محور اهتمامهم، إضافة إلى أنّ التباين في المستويات التحليلية للحقل (الفرد، الدولة، النظام الدولي) يجعل كل تعريف مضبوط بقواعد منهجية علمية خاصة بكل مستوى، وهو ما قد يعيق الوقوف عند تعريف مشترك. يقابل كل هذا؛ الجانب الديناميكي للهوية الذي يخلق قطيعة متجددة مع ما اعتمد من تعريفات ومفاهيم سابقة. إن هذا التعقيد والهلامية يمكن تجاوزهما اعتمادا على ربط التصورات التي تقود إلى تعريفات جوهرية للهوية بمستويات التحليل الثلاثة، من خلال قولبة وتجميع لكل الأفكار ذات الصلة وفق ما يقتضيه كل مستوى من المستويات التالية:

المطلب الأول: مفهوم الهُوية ضمن مستوى الفرد

تُعرف الهُوية في هذا المستوى على أنّها:« سمات تتحدد ضمن علاقات التماثل والاختلاف، تعكس ارتباط الإنسان بالآخرين وتميزه عنهم في الوقت نفسه، وهي بقدر ما تكون تعريفا للذات تكون أيضا تعريفا تستدمجه

الذات في علاقتها بالآخر»[1]، يركز هذا التعريف على السلوكيات الفردية التي تظهر عند التفاعل مع الآخرين. كما يقدم "لويس جاك دوريس" تعريفا آخر يدعم به الهوية ضمن هذا المستوى بأنها:« بنية راسخة على الإطلاق، واسعة الانتشار عند كل فرد، يمتلك إدراك ذاتي هوياتي يجعله مختلف عن الآخرين، وذلك ما يوحي بأن الهوية تفهم كظاهرة فردية أساسا، وأسلوب يُمَكّن الكائن البشري من بناء علاقته الشخصية مع بيئته» [2]، يبين "دوريس" من خلال هذا؛ أن الهوية تبدأ من إدراك فردي لما يميز الذات عن غيرها، ومن ثمة تحاول بناء علاقتها للبحث عمَّن يماثلها في السمات والخصائص.

يظهر تصور آخر يربط المفهوم في سياق ثنائية الفكر والفعل معتبرا أنّ« الإنسان بصفته فاعلا اجتماعيا – ثقافيا يدرك، يتفاعل ويفعل، والفعل هو ذروة الإفصاح المادي عن الهوية، حيث لا يمكن إدراك الهوية من دون رؤية الحركية الجدلية بين التصور الذهني والفعل العملي» [3]. هذا التصور يَخْلُص إلى ضرورة امتزاج التفكير الفردي بالفعل ورد الفعل، لفهم الهوية المعبر عنها، كما يفصح عن الوجه المادي الذي يتأتى بعد عملية التفكير.

تفهم الهوية على هذا المستوى من خلال الأدوار الجديدة التي يقدمها الفرد في عدة مسارات في قضايا السياسة العالمية، مثل شخصيات الحكماء ممّن يُوكل لهم حل الأزمات الدولية، سفراء من شخصيات عامة للدفاع والدعاية لحقوق الإنسان في إطار دبلوماسية المواطن، أين يحاول الأفراد تجسيد تصوراتهم وأفكارهم المعبرة أساسا عن هُويتهم الشخصية على أرض الواقع. تمثل الهُوية على هذا المستوى حجر الزاوية عند محاولة فهمها واستكشافها مرة أخرى مع مستوى الدولة والنظام الدولي.

المطلب الثاني: الهُوية الوطنية

ترتبط الهوية في هذا المستوى بالجماعة ارتباطا عضويا ومكانيا، فتحاول الدولة استعمال الهوية الوطنية لخلق التضامن بين المواطنين من مختلف الطبقات أو الأصول العرقية، من أجل الحفاظ على الأنا الجمعي وتحقيق المصلحة الوطنية، متجاوزة التنوع القائم في مكون الشعب المبني على عنصر الثقافة أو الإثنية، وذلك بتقديم خطاب موحد، يشكل ثقافة وطنية. توجد العديد من التعريفات ضمن هذا المستوى منها؛

« الهُوية هي الخطاب الإيديولوجي الذي ظهر مع الدولة – الأمة و الداعم للوطنية ، يساعد الحكومات على توحيد الجماعات الاجتماعية والثقافية المتمايزة ، وله القدرة على تحويلها إلى جماعة واحدة واسعة متخيلة ،

[1] عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الهوية جدليات الوعي التفكك وإعادة البناء، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2017، ص 13.

[2] Louis-Jacques Dorais ,« La construction de l'identité», **Discours et constructions identitaires** , Les presses de l'Université LAVAL , 2004 , pp 01-11.

[3] عبد الغني : مرجع سابق ، ص 12.

وإقناع الأفراد بمصالح أمتهم التي لها أولوية عن غيرها من المصالح»[4]. يركز هذا التعريف على عنصر الخطاب، الذي تطرحه الدولة عبر مؤسساتها والذي قد يكون مماثلا أو هو ذاته الخطاب الذي تعتمده جماعة ما في تلك الدولة، حيث يخلق وعي جماعي بالقيم التي تميز هُوية الدولة كأمة ذات سيادة عن باقي الأمم.

تعريف ثان ضمن هذا المستوى يقدم الهُوية على أنّها:« رابطة معنوية تحمل تصورا عاما لجماعة سياسية عن نفسها، وذلك وفق برنامج سياسي عام يتفق أعضاء الجماعة على العيش معا في ظله، وطريقة تتخيل بها وجودها، وصلة تجعل الفرد أكثر ارتباطا والتزاما بمجتمعه» [5]. يفاضل التعريف بين الجماعات المرتبطة بمستوى الدولة، ويعطي الأولوية للجماعة السياسية التي تنصهر فيها كل البنى الاجتماعية الاقتصادية والثقافية المعبرة عن تمايز هوياتي داخل إقليم الدولة، كما يحصر الهوية في الجانب غير الملموس للقوة الذي يميز أيضا صورة الدولة عن غيرها.

لقد توافقت أغلب الآراء النظرية في حقل العلاقات الدولية على أن الهُويات هي التي تجعل الدولة الوطنية تتمايز، وتختلف عن غيرها من الدول ، بفعل بنية العامل الثقافي المتشكل أساسا من عناصر مثل: اللغة الدين الاثنية الجنس والتاريخ ، والتي يجمعها خطاب هوياتي واحد ، تعمل الدولة على نشره وترسيخه عن طريق العديد من السياسات، أمّا على الصعيد العالمي تتأثر الهوية الوطنية في تحديد المصلحة الوطنية بالصور التي تشكلت عن الذات أولا، وعن الآخرين ضمن الإطار الدولتي الوطني ثانيا، وهو ما قد يجعل الدولة تبحث في تفاعلاتها عن إقامة علاقات تبني بها هوية جديدة عبر قومية تفهم وفق مستوى أعلى .

المطلب الثالث: الانزياح الهُوياتي

يفهم الانزياح في قاموس جون ديبوا على أنّه:" حدث يبدو خارقا لإحدى قواعد الاستعمال و الممارسة المألوفة التي تسمى معيارا " [6]. إن ظهور الهوية الجماعية وتوسعها يُعد تقدما بالنسبة إلى الهوية الفردية، وهي في الآن ذاته تمثل في محيطها الجغرافي المحلي انبعاثا لمطالب ثقافية جماعية لمصلحة اللغات التاريخ والتقاليد، كما وتحولت بشكل مباشر إلى حدث سياسي[7]. يدفع التغير الجوهري في بيئة النظام الدولي بعد الحرب الباردة إلى الاهتمام أكثر بالتفاعلات فوق / دون قومية التي ترتبط بظاهرة الهُوية في السياسة العالمية، وفهم أثره على الوحدات السياسية (الدول–الجماعات) خاصة مع زيادة التدفقات عبر الحدود التي خلقت تأثيرات

[4] Louis-Jacques Dorais, op.cit . p–p 01-11.

[5] إدوارد مورتيمر ، روبرت فاين، تحديد الهوية القومية في مجتمع متعدد الثقافات، الشعب والأمة والدولة مدلول العرقية والقومية، ترجمة: أكرم حمدان وَ نزهت الطيب، دار السلام، القاهرة، 2007، ص 136–139.

[6] يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، بيروت، الجزائر 2008، ص205.

[7] دومنيك ولتون، العولمة البعد الآخر، ترجمة جورج شرف، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت 2005، ص 58.

ثقافية جديدة، وظهور قضايا ذات طموح ومغزى كوسموبوليتاني، بإمكانها دفع الفعل الهُوياتي نحو مسار للتشكل من جديد سواء برعاية الدولة أو المنظمات الدولية.

تبرز تعريفات للهُوية تُبنى عليها تفاعلاتها ضمن مستوى النظام الدولي وتُظهر حقيقة الانزياحات التي تمس المفهوم وتغير حدوده التقليدية باستمرار؛

يَعتبر "ألكسندر ونت" الهوية بأنّها:«خاصية للفاعلين القصديين، تنتج ميولا سلوكية معينة، وهي ميزة ذاتية متجذرة في فهم الفاعل لذاته وتوافُقِها مع فهم الآخرين له في إطار بنية مزدوجة من أفكار ذاتية و موضوعية تشرح ثنائية الأنا والآخر » [8]. كما حاول أيضا تقديم تصنيفات للهوية وإبراز التداخل والتشابك بينها، وعدَّد أربعة أنواع هي: الهوية التعاضدية، النوع، الدور والهوية الجماعية[9]. ليخلص في الأخير إلى المفاضلة بينها حسب التأثير في السياسة العالمية.

يعطي "ونت" لهُوية " الدور " و الهوية "الجماعية" أفضلية في السياسة الدولية، حيث يمكن إدراك وتفسير التفاعلات على مستوى النظام الدولي من خلال هذين التصنيفين، ويأتي تصوره لهُوية الدور على أنها : « توجد نتيجة للعلاقة مع الآخرين، يمكن للفاعل أن يحصل على هذا النوع من الهوية، من خلال احتلاله موقعا في بنية اجتماعية معينة، وبإتباعه معايير سلوكية تجاه الآخرين الذين يملكون هويات مضادة ذات علاقة بهويته، ولا يستطيع الفاعل أن يُفعِل هوية الدور بمفرده، كما أن العديد من هويات الدور مُمَأسس داخل أبنية اجتماعية سابقة عن أي تفاعلات» [10] .

يمكن فهم هذا النوع من الهوية اعتمادا على وحدات التحليل التقليدية أو الجديدة في حقل العلاقات الدولية أي: عبر الجماعة وحدودها القيمية والجغرافية، أو الدولة أو تفاعلات السياسة الدولية.

ويشترك "ونت" في تصنيفه للهوية الجماعية مع أفكار سابقة جاء به "فردريك بارث"، حول التشكل المستمر للهُوية، حيث يعتبرها تجليا علائقيا، يسمح بفهمها في نظام العلاقات القائمة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة، ومن ثمة بحثَ السمات المشتركة التي يستخدمها أعضاء المجموعات، لتأكيد التمييز الثقافي وآليات عملها للمحافظة عليه[11].

فالهُوية تنشأ من خلال الأفعال المتبادلة بين الجماعات، وعن طرائق التمييز التي تستخدمها في علاقاتها. يمكن إسقاط فكرة "بارث" عن التنظيمات فوق قومية التي طفا تشكلها أكثر بعد الحرب الباردة في عديد المناطق أين أصبحت تعمل على بناء هويات جديدة قائمة على نظرة ذاتانية.

---

[8] ألكسندر وندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبد الله العتيبي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2006، ص 313.

[9] المرجع نفسه، 314.

[10] المرجع نفسه، ص 317.

[11] عماد، مرجع سابق، ص 137.

الهوية الجماعية عند "ونت" يعرفها على أنها: « عبارة عن خليط مميز من هويات الدور وهويات النوع، هوية ذات قوة سببية تحفز الفاعلين على أن يعرفوا رفاهية الآخر وخيره ، بوصفها جزء من رفاهية الذات وخيرها تحفزهم على أن يكونوا مؤثرين»[12]. يحدث إذن في الهوية الجماعية انصهار الأنا مع الآخر، وتتشكل هوية جديدة مبنية على فكرة الاعتماد المتبادل، ويكون البناء المؤسساتي، البنية المادية التي تضمن استمرارية التفاعلات البانية للهوية الجديدة.

تختلف الهوية الجماعية اليوم عمّا كانت عليه سابقا حيث كانت تُردّ إلى فكرة القومية، غير أنها بدأت تشهد تعديلا من خلال إسهامات الاتصالات السياسة والاقتصاد، فالهوية التي كانت تبرز داخل الدول – الأمم أصبحت تتخذ منحى جماعيا ديناميكيا مطلبيا بعد أن كانت لا تتجاوز حدود المكون الوطني.[13]

المبحث الثاني

مسار الهُوية الوطنية: التشكل وفق معيار حداثي واقعي

الانتقال الذي شهدته المجتمعات الإنسانية نحو الدولة الحديثة منذ معاهدة واستفاليا عام 1648، قلص من الصراعات الناتجة عن تصادم الرغبات والقيم والولاءات المبنية على الانتماء الديني القبلي والعرقي، وأنهى حالة الطبيعة بين الأفراد والجماعات من خلال سلطة القانون، وبعث مسارا حداثيا يقوم على الحقوق والواجبات.

المطلب الأول: تأسيس الهابيتوس الهوياتي الوطني

مع بدايات تكوين الدولة عملت السلطة على إحكام قبضتها على الجانب القيمي، الذي يميز صورتها داخليا وخارجيا، بما يخدم مؤسسة الدولة وبقائها، ويضمن قبول مواطنيها تحويل ولاءاتهم من موروث تراكمي متعدد المراكز، إلى هوية وطنية واحدة مُمَأسسة بنيويا، تعترف كليا أو جزئيا بالثقافات المشكلة لها، والتي تنتمي إلى إقليمها الجغرافي.

وفق هذا المنظور يرتبط مفهوم الهوية الوطنية بثنائية الشعب –السلطة، أين يدفع التأثير المتبادل بينهما، إلى اعتماد الهوية الثقافية الخاصة بالشعب أو فئة منه، كمرجعية هوياتية بعد إخضاعها لترتيبات السلطة السياسية، ومن ثمة تصبح شأنًا من شؤون الدولة، تديرها وتشكلها عبر مؤسساتها التعليمية والإعلامية، وتضع لها القواعد والضوابط، وتخلق لها رموزا وتـمثُّلات[14]، من أجل المحافظة عليها ومنحها القدرة على التكيف مع تفاعلات البيئتين الداخلية والخارجية.

---

[12] ألكسندر وندت، مرجع سابق، ص 320.

[13] دومنيك، مرجع سابق، 59.

[14] عبد الحليم بن حَجْبة،" الحداثة وتحولاتها القيمية "، **المعيار**، عدد 17، جوان 2017، ص ص 61 – 77.

يقدم مسار الحداثة في بداياته نموذج الدولة المتماثلة والمتجانسة القائمة على ثقافة واحدة وهوية واحدة، تكون نتيجة عمليات التضمين والإقصاء، على أساس الجنس، الطبقة، العنصر، الدين واللغة حتّى تضمن سيادة الأمة التي لا يمكن تجزئتها. وتأتي مسؤولية تشكيل الهيكل الوطني الذي سيحمل هذه الهوية الجديدة القابلة للتعميم على جميع الأفراد عن طريق التنظيم المؤسسي للمجتمع، والعمل على عقلنة خياراته، بعيدا عن البنيات والأفكار التقليدية القديمة التي سادته[15]. ويمكن رصد هذه الممارسة عند الدول التي حثّت وتبنت دساتيرها الوطنية مفهوم الهوية الواحدة وإن تعددت مكوناتها.

على مستوى الواقع السياسي الداخلي جسّد عدد من الدول هذا المفهوم، وجاءت فرنسا كنموذج الأكثر تأثيرا للدولة المركزية ذات التصور غير التمييزي للمواطنة الجمهورية ولغة رسمية واحدة، ولا مجال لحقوق الأقليات في هذا النموذج الذي جاءت مبادئه مكرّسة دستوريا. وقد نص إعلان حقوق الإنسان والمواطن، الصادر عام 1789م على أنّ «الأمة هي مصدر كل سيادة». اعتبر هذا النموذج ذو جاذبية، حيث تطلعت إليه عدة دول سواء بعد الاستعمار أم بعد الشيوعية، لأنه يبدو الأكثر حداثة[16]. إن تبني الدولة لهذا التصور القائم على الهوية الواحدة يفهم من خلال الأوضاع والظروف التي تشكلت فيها الدولة بالأساس، فالنموذج الفرنسي جاء مسايرا لحركة استعمارية بسطت سيطرتها على شعوب وجماعات مختلفة في تكويناتها، أمّا الدول المستقلة أو المنفصلة فقد ضمت على أقاليمها أقليات رجحت ميزان القوة لصالحها وجعلت الدولة تتبنى هويتها.

المطلب الثاني: البعد المصلحي للهُوية الوطنية

يبرز موضوع الهوية الوطنية مجددا من خلال الارتباط الوثيق بينه وبين المصلحة الوطنية التي تسعى الدولة لتحقيقها أو المحافظة عليها، عند تفاعلها مع فواعل البيئة الدولية ، الدول خاصة ، حيث تأتي الهوية الثقافية والسياسية من ضمن مجموعة القيم المركزية التي تشمل البقاء الدولتي، الاستقلال الوطني والوحدة الترابية التي يتعين حمايتها من كل أشكال التهديد، وهي بذلك تدخل في إطار ما أشار إليه "أرنولد وولفرز" في تعريفه للأمن، حيث يقول أنّه : « في جانبه الموضوعي يعني غياب أيّة تهديدات تجاه القيم المكتسبة، وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف، من أن يتم المساس بأيٍّ من تلك القيم»[17]. في هذا السياق تقدم الهوية المتجانسة مع المصلحة صورة الدولة في السياسة الدولية، وتحدد نمط علاقاتها مع بقية الدول من أجل حماية وجودها.

---

[15] ويل كيميلكا، **أوديسيا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع**، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2011، ص 61.

[16] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوربا والحلف الأطلسي**، **المكتبة** العصرية للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص 08.

[17] أحمد علي سالم، " القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20، خريف 2008، ص 119ـ 136.

تأخذ الهوية الوطنية حيزا كبيرا من اهتمامات الواقعيين الكلاسيكيين الذين بنوا مفهوم القوة على المزج بين العناصر المادية والمعنوية، حيث لا تقف القوة عندهم على مكونات عسكرية واقتصادية فحسب، بل تشمل الأفكار والمشاعر الإنسانية، وهو ما يجعل الهوية موردا هاما في بنائها، نظرا لقدرة الهوية على استيعاب الجانب المعنوي بكل ما يحمله من قيم وممارسات مجتمعية تتبناها الدولة في كثير من الأحيان، بعد إخضاعها لترتيبات السلطة. كما يعترف "إدوارد هاليت كار"، بقدرة القوة على تشكيل الرأي العام، من خلال الاعتماد أساسا على الشق غير الملموس، ويؤكد "هانس مورغانثو" على المفهوم المركب للقوة وتعريفها الشامل، حين يشير إلى أن الدول تسعى إلى إحكام السيطرة على القوة بعناصرها المادية والمعنوية للحفاظ على وجودها[18]. يمثّل التكامل بين موارد القوة الملموسة وغير الملموسة عند أوائل الواقعيين، حجر الزاوية في تحقيق الدول لمصالحها وبناءً على ذلك تفسر العلاقة بين الهوية الوطنية والقوة الكثير من التفاعلات على المستوى الدولي، إمّا في إذكاء الصراعات أو في خلق أطر تعاونية.

على المستوى الدولتي يتحول موضوع الهوية في الدول الحديثة إلى إحدى أدوات الصراع السياسي والثقافي مع الدول الأخرى، ويتم توظيفه من قبل أعداء الدولة وخصومها، ما يثير مخاوفها حول مستقبل هويتها الوطنية، خاصة مع تزايد إمكانية تراجعها، وتفتتها إلى هُويات فرعية، ويدفعها إلى حماية بقائها الهوياتي، وما يقابله من بقاء جغرافي والعمل على الوقاية من حدوث صراع هويات، ومحاولات انفصال وإقامة كيانات سياسية مستقلة[19]. على المسرح الدولي تأتي الكثير من الأمثلة التي شّكل فيها هذا النوع من الصراع نقطة تحول في كيان الدولة، بداية من انفصال الجمهوريات السوفياتية ذات الهويات المتباينة والتي جمعها الاتحاد السوفياتي تحت مظلة الإيديولوجيا الاشتراكية، ومرورا على عدة مناطق مثل البلقان آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء. يبقى هذا الصراع المتماثل بين الدول مستمرا طالما شعرت بتهديد لهوياتها الوطنية التي تقدم من خلالها نفسها على المستوى المحلي أو الدولي.

شكلت هوية الدولة – الأمة المبنية على فكرة الانتماء لمكوّن ثقافي واحد وفق الإرادة السياسية للسلطة المرجعية التقليدية طيلة حقب زمنية طويلة، حيث ساعدت على فهم وتفسير سلوكات الدول وتفاعلاتها في السياسة الدولية، ومن خلالها يتم تصنيف الدول المتماثلة والمتباينة سواء على المستوى البنيوي أو على مستوى القوة، كما يمكن اعتبار هذه الهُوية المعيار الذي يمكن الاعتماد عليه في رصد التغير الكمي والنوعي المُمَهد لتحولات عديدة مرتبطة بظواهر وتفاعلات إنسانية ودولية.

---

[18] أشرف صقر أبوندا، " الهوية الفلسطينية المتخيلة بين التطور و التأزم " ، **المستقبل العربي** ، العدد 423 ، ماي 2014، ص 81 ـ 97.

[19] Ludivine Thiaw," L'Europe et la question fédérale", **Cahiers philosophiques**, n° 137, 2014, pages 67 - 85.

المبحث الثالث

تجاوز الهُويات الوطنية: مسارات كوسموبوليتانية

تفتح العولمة المجال لتعدد الثنائيات المؤثرة في تكوين وبناء الهوية التي لم تعد معايير الفكر الحداثي المحدد الوحيد لها، فمنذ نهاية الصراع بين الفكر الاشتراكي والرأسمالي الذي أنهى صدام الدول الكبرى في إطار الحرب الباردة، طفا إلى السطح الاهتمام بثنائيات (الثقافة – الاقتصاد) و (الثقافة – السلام) وعلاقاتها المباشرة بالفعل الهوياتي في إطار تفاعلات السياسة العالمية، حيث الوقوف على المسارات الجديدة يكشف مدى قدرة الدول على الصمود و التجاوب مع المعايير المستحدثة من الكيانات و المنظمات الناظمة للفعل الهوياتي؛

المطلب الأول: المسار الإقليمي: تَشَكُّلٌ وفق النموذج الأوروبي

تتعرض الهوية الوطنية لدولة الاتحاد الأوروبي ضمن الخطابات الرسمية للنخب إلى محاولات إعلاء إلى مستوى فوق قومي، وإزاحتها تدريجيا عن مفهومها التقليدي المبني على تصورات أحادية العنصر المكون والغاية، يتأتى ذلك من خلال فرض أنماط متداخلة من العلاقات بين الجماعات الوطنية وحتى بين الأفراد، يمثل هذا المسار إحياء لمرجعيات سابقة ضمن إطار غائي يستهدف مصالح جديدة للاتحاد.

الفرع الأول: مرجعيات مؤسسة الهُوية إقليميا

يجد هذا التوجه ما بعد الحداثي مرجعيته أولا عند "إيمانويل كانط" من خلال عرضه لفكرة الكوسموبوليتانية التي تركز على ترتيبات التعايش السلمي، ليس فقط بين الأشخاص، بل كذلك بين الدول، ويستوجب ذلك إيجاد أبعاد عالمية وعليا للعضوية القومية، وكيفية خلق تحالف بين الهويات الوطنية ، وتطوير هُوية عبر دولية تسمح بالعيش معا في ظل تنوع الأعراق، اللغات، القيم والتاريخ السياسي القومي، تراعي حسن الضيافة وحق الأجنبي عند قدومه لأرض في ألَّا يعامل كأجنبي[20].

تتوافق رؤى "كانط" مع فكر وواقع ما بعد الحرب الباردة خاصة مع تراجع المنظور الواقعي، وفشله في تقديم تفسيرات لعديد القضايا والظواهر، إضافة إلى بروز أزمة الحداثة وبداية التشكل الفعلي لكيانات جديدة عبر قومية، تحاول تجسيد الأفكار الكوسموبوليتانية ميدانيا باستغلال التحولات التي مست قيم النظام الدولي عند "ألكسندر وندت".

يعتمد مسار تشكل الهوية فوق قومية التي يصنفها كهوية جماعية، على مجموعة من المتغيرات مثل الإعتماد المتبادل، المصير المشترك والتجانس التي تشترك فيها الدول الوطنية، وتسعى إلى تحقيق غايات وأهداف أسمى في إطار إقليمي، غالبا أين تجد الهوية البيئة المناسبة للتشكل تدريجيا وفق مجموعة من القواعد والقوانين، التي جاءت نتيجة رغبة الفاعلين في استمرارية مصالحهم.

[20] Ludivine Thiaw, op.cit.

تتقاطع فكرة الإعتماد المتبادل عند "وندت" مع ما قدمه "بارث" عن مسألة العلاقة بين المجموعات، حيث تحاول الفكرتين خلق بنية هوياتية مبنية على التعاون أساسا، والتمهيد لمسار جديد في تفاعلات السياسة العالمية. فالاعتماد المتبادل من خلاله يعتمد بعض الفاعلين على بعض، وبشكل متبادل ومستمر، عندما تكون نتيجة التفاعل لكل منهما تقوم على خيارات الآخرين.وهذا ما يجعل الفاعلين ينظرون إلى مكاسب الآخر وخسائره، على أنها مكاسب أو خسائر لهم أيضا، كما أنّه يجب أن يكون موضوعيا وليس ذاتيا، كي يسبب الهوية الجماعية، فكلما زادت كثافته زادت إمكانية التشكل.[21]

يؤكد الإعتماد المتبادل الموضوعي تعدد الفاعلين ما يسمح لهم كدول مع تطور وزيادة التفاعلات بينهم إلى الانصهار في بنية واحدة تظهر كهوية واحدة من جهة ومن جهة أخرى يلغي "بارث" عامل الانتماء الذي يقوم على كشف مجموع السمات الثقافية المميزة للهوية، ويذهب إلى أهمية نظام المبادلات الذي تستخدمه الجماعات فيما بينها، والذي يجعلها تدخل ضمن تشكل هوياتي مستمر ومتجدد يحقق غاياتها في إطار جماعي[22]. تُظهر الفكرتين تحولا بل أزمة إبستيمية في مفهوم الهُوية، والذي أخذ يُكَوِنُ سياقا جديدا قائم على بعد اقتصادي يتماشى مع الظرف الدولي الراهن.

إن الكيان الوظيفي المنشود من الدول والذي سيمثل إطار مؤسساتيا للهُوية الجماعية عند تشكلها، يبقى رهين المصير المشترك الذي يواجهه الفاعلون حين يعتمد بقاؤهم وكفاءتهم أو رفاهيتهم على ما يحصل للمجموعة ككل أثناء تفاعلها الموضوعي مع طرف ثالث خارجها حامل لتهديد ما. بنيويا التجانس أو التشابه سواء بين الدول أم بين الفواعل الأخرى في الصيغة المؤسساتية وكذلك هوية النوع يقلل من الاختلافات ويزيد من تطابق مصالح الدول، ويشجعها على تشكيل هويتها المشتركة، بالتقليل من عقلانية الهويات الأنانية.

فالهوية الجماعية تقتضي بأن ينظر الفاعلون بعضهم إلى بعض على أنهم متشابهون في الجوانب التي تشكلهم كمجموعة، وتَطَابق واقعهم وإدراكاتهم يُنتج سلوكا اجتماعيا يعزز علاقاتهم فيما بينهم. من هذا المنطلق تحاول النخب من خلال التعليم، الهجرة والسياسات اللغوية، أن تخلق مجموعات متخيَّلة من أفراد يشتركون في صفات موضوعية[23].

تضمن الدول بوجود البناء المؤسساتي استمرار العوامل المساعدة على بناء هويتها الجديدة، مثل المصير المشترك والتجانس التي لا تحدث إلا بوجود الجماعة، ما يعطي الهوية الجماعية صفة تطورية ذات بعد غائي براغماتي لا يتوقف عند تشكلها فقط.

---

[21] وندت، مرجع سابق، ص467.

[22] عماد، مرجع سابق، ص 137.

[23] وندت، ص ص 478 –483

الفرع الثاني: الهُوية الإقليمية ضمن الكيان الأوروبي

على مستوى الواقع الدولي يمثل المشروع الأوروبي للبناء الهوياتي العابر للحدود نقطة انعطاف في تفاعلات السياسة العالمية، وقد جاء ليجسد ذروة ما توصل إليه الفكر الإنساني المعاصر في التعايش بين الدول والشعوب، وتحقيق السلام والمصالحة بين الأمم الأوربية الغارقة في تاريخ من الصراعات والحروب.

ينطلق المشروع من فكرة توافق الإرادة السياسية للدول على معايير التجانس الثقافي، الإثني، والديني الموروثة وتطعيمها تدريجيا بشبكة من المصالح المشتركة، ذات الصلة بالدول والمواطنين في خطوة لخلق مواطنة أوروبية، وتشكيل ولاءات جديدة تتجاوز الانتماءات الوطنية، وتحترم مواطني الاتحاد وهويته فيما بعد.

أعطت معاهدة ماستريخت (فيفري 1992) دفعا قويا في هذا الاتجاه من خلال تشريع المواطنة لكسب مزيد من الالتزام تجاه البناء الأوروبي، وسد عجزه السياسي، أزال هذا الوعاء القانوني الذي يتوسع بمرور الوقت (أمستردام 1997، نيس 2001) تردد الدول في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، خاصة مع كثافة التنظيم الذي يقدم ضمانات للخصوصية الوطنية،[24] ويسهل مسار الانزياح نحو هوية أوروبية يوازي في نفس الوقت الانزياح الجغرافي.

تَبرز العلاقة بين المشروع الأوروبي ومفهوم الهوية الأوروبية من خلال النقاش الدستوري، الذي يحاول الوصول إلى وطنية دستورية تمثل انعكاس لأفكار ما بعد القومية، وتهدف إلى تحقيق اعتراف متبادل وليس مجرد علاقات جوار بين أعضائه. يقوم الرهان على استعادة الفضاء الأوربي بقيمه السياسية والاجتماعية ومساعدة مواطني الاتحاد على تصور أيُّ السياسات والإجراءات التي تتجاوز الإطار الوطني للأعضاء، من أجل العبور بتخطيط سلس ورضائي إلى عملية تطوير مواطنة في إطار وحدة تحترم تنوع الهويات القومية، وتقضي على غياب مرجعية الحقوق الأساسية والحقوق الاجتماعية[25].

حوّلت "ماستريخت" طموح الأوربيين إلى حقيقة، بمساهمتها في بناء الهوية الأوروبية، التي تحاول المزج بين حفظ وتطوير تراث جماعي من المبادئ والقيم السياسية والثقافية، وخلق هيكل اقتصادي يستقطب كل النشاطات ضمن الإقليم. إضافة إلى ذلك امتدت الاتفاقية إلى أن تأكيد الهوية سيسمح بتحقيق هدف الدفاع العسكري المؤسس على أساس الدفاع المشترك، والذي من خلاله تظهر الهوية الأوربية في الساحة الدولية.[26]

تعمل المؤسسات الأوربية على مَعْيَرَة قيم ومكونات الهوية الأوروبية وجعلها قابلة للتَّكمية والقياس، من خلال العديد من الالتزامات التي تفرضها المواثيق على الدول، في كل مراحل العلاقة مع الاتحاد، بداية من

---

[24] Béligh Nabli , "IDENTITÉ EUROPÉENNE ET COMMUNAUTÉ POLITIQUE", **Revue internationale et stratégique** , 2 N°66 , 2007, pp 37 – 46.
[25] Ibid. p 37 – 46.
[26] حسين طلال مقلد، الهوية فوق الوطنية ... الأوربة نموذجا، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 32، خريف 2011، ص 09- 25.

مرحلة ما قبل الانضمام التي يجب أن تتقيد فيها الدول بمجموعة من الشروط على المستوى الوطني كاحترام حقوق الإنسان، مؤسسات تضمن الديمقراطية، اقتصاد السوق ...، أو على مستوى التفاعلات الدولية وبعض المواقف، زيادة على ذلك احترام القواعد والأنظمة الضابطة للعضوية. تقدم المواطنة الأوروبية للمواطنين الخيارات المناسبة على شكل معايير ومؤشرات لرصد وتوجيه السلوك الفردي والجماعي نحوها، ومن أجل زيادة التكيف مع الانتماء الجديد وزيادة الشعور بهوية «الأوربة".[27]

الهوية باعتبارها بناء يتشكل ويعاد تشكيله اقترنت منذ بروزها كمعطى غير مادي بالتفاعلات المرحلية للنظام الدولي بكل فواعله والتي تفرض كينونتها الإرادات السياسية للدول داخل حدود واقعية أو متخيلة ، الهوية الأوربية– حسب فكرة "جوزيف ناي" الذي يزاوج بين القوة الصلبة والناعمة لتحقيق قوة ذكية – تُدرك كهوية ذكية جاءت نتيجة لمحاولات استبصار للواقع الدولي الحالي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بالاعتماد على الموروث السياسي والفلسفي لثقافات أوروبا (الإغريق ، الرومان) و إضفاء الجانب المادي عليها، ومن ثمة العمل على إسقاط و تجسيد الأفكار ميدانيا.

لقد أكسبت الهوية الأوربية أوروبا قوة ناعمة، وقدمت صورة مثلى عن الهويات فوق قومية، وخلقت إغراء للعديد من المناطق والأقاليم للسير على نهجها ومشاكلتها.

المطلب الثاني: المسار التعددي للفعل الهُوياتي ضمن نقاشات الأمم المتحدة

إن انقلاب عالم ما بعد الحرب الباردة على المرجعيات، المبادئ، القيم والمفاهيم التي شكلت المنظومة التقليدية القائمة على أحادية المعنى (الأمن، القوة، الرجل ...) وأحادية الوحدة التحليلية (الدولة) أسّسَ فضاءات علمية أخذ في إطارها النسق المعرفي لحقل العلاقات الدولية يتجدد ويتوسع ليفسر كل التفاعلات وحتّى بنائها، شاملا كل الكيانات دون إقصاء. إن هذا التغير سيسمح للمنظمات الدولية باستعادة أدوارها، التي أوجدت من أجلها، وتمديد نشاطاتها. فموضوع الهوية الذي طفت تجلياته بعنف على الساحة السياسية العالمية، بدأ يأخذ حيزا أوسع في نقاشات المؤسسات الدولية نظرا لارتباطه البنيوي بالصراع والسلام.

الفرع الأول: التعددية الثقافية كفعل غائي

بناء على تحولات هذه المرحلة، تواصل الهُوية انزياحاها نحو مستوى دون الدولة في مسار تنازلي عكسي لمسار الهوية فوق قومية، وفق خارطة تفكيكية من أجل إعادة إعلاء الحقوق الإنسانية، سواء في صورها التقليدية أو الجديدة. تمثل الجماعات المنتمية إلى ثقافة، إثنية، دين ولغة مُشَكّلة سلفا، أو المجموعات المشتتة التي تناضل للحصول على حقوقها أو الاعتراف بها مثل: بقايا الاستعمار، الشعوب الأصيلة، المهاجرين، النساء، موضوعا للصعود الهوياتي، أو التشكل الجديد للهُوية، المزامن لثورة الاتصالات العالمية وأحد مخرجات

[27] مقلد، المرجع نفسه.

العولمة، حيث يبقى كيان الدولة في محاولات دائمة للتكيف أمام هذا الوضع الذي قد ينشأ داخليا، أو يكون نتيجة امتداد إقليمي أو موجة عالمية.

تثير هذه التفاعلات مسألة التعددية الثقافية والمفاضلة بين الأقليات مجددا، بعد عقود من تجاوز عواقبها الوخيمة التي كلفت البشرية حربا عالمية ثانية، وتجعل المجتمع الدولي في حالة استنفار من أجل تقديم حلول لتهديد كوني كامن.

لقد سبقت الدراسات النقدية للأمن – مدرسة كوبنهاجن و باري بوزان – إلى كشف واقع الأمن، وتعرية حقيقته وتحديد منزلة متغير الهوية في سلم أولوياته من خلال ربطه أولا: بموضوعات جديدة فإضافة إلى الدولة أُعتمد الفرد والجماعة، وثانيا: بالعديد من القطاعات، حيث جاءت الهوية ضمن القطاع المجتمعي داخل الدولة التي يمكن أن ينطلق منها تهديد لأقلية ما ذات هوية مختلفة عن بقية المجموعات الواقعة تحت سلطتها، مما يخلق مأزق أمني في حال فشل الدولة في حماية أفراد الجماعة[28]. إمكانية حدوث هذا متوقع في الدول متعددة القوميات التي حاولت دائما تقديم صورتها على أنها ذات الثقافة الواحدة، والنسيج المتماثل والمنسجم.

في المقابل يسارع المجتمع الدولي إلى تحيين مواثيقه الدولية وإعادة قراءتها بلغة راهنة، وإعلان مواثيق أخرى تؤسس لوضع جديد داخل الدول، يسمح بتعايش الجماعات في جو من التسامح تضمنه المواطنة. هذا التوجه أدى إلى إعادة تعريف التعددية الثقافية واعتبار أنّها: «توجه سياسي اجتماعي يعمل على تطوير التنوع الثقافي داخل الدولة الواحدة، يركز على حقوق وطموحات المجموعات الإثنية، المرأة والجماعات الحقوقية، من أهدافه خلق التفاهم بين المجموعات الثقافية، والتقليل من حدّة الصراع المجتمعي»[29]. يأتي الاهتمام بوضع الجماعات التي هي في أغلبها أقليات ضمن استراتيجية الأمم المتحدة لتحقيق الأمن الإنساني.

يحاول فكر التعددية الثقافية أن يتخطى كل الحواجز التي تضعها الدولة ذات الثقافة الأحادية، من خلال التعبئة التي تقوم بها الحركات والحملات الدولية لإحداث تغيير في القناعات الشعبية والسياسية، بتقديم تحذيرات من مخاطر متوقعة جراء تجاهل لمطالب فئات من المواطنين، واقتراح حلول لها، أو العمل على إغراء القيادات باتخاذ سياسات أكثر راديكالية نحو إقرار التعدد، يبقى السبيل الحقيقي لهذه الغاية هو ربطها بفكرة الالتزام بالمواثيق والإعلانات الدولية ذات البعد الحقوقي.

الفرع الثاني: رهان التعايش الهوياتي وفق المعايير الأممية

من أجل الوصول إلى بناء هوياتي يقوم على تعايش ثقافي تزول عنه التراتبية من جهة، ويسود فيه الاعتراف بالإسهامات المتبادلة للثقافات والمساواة بينها من جهة أخرى، تحتاج الهوية إلى تثمين البعد المعياري

[28] مرابط رابح، المأزق الأمني المتعدد الأبعاد، **دراسات استراتيجية**، عدد 10، مارس 2010، ص 131 -141.
[29] عبير بسيوني رضوان، **أزمة الهوية والثورة على الدولة**، دار السلام، القاهرة، 2012، ص 181.

الذي يقع عليه تصور قواعد سياسية جديدة للتفكير بنمط أكثر انفتاحا، بعيد عن هوية الدولة – الأمة، ما يسمح بالتحكم في انبعاث الهويات، وكل هذا في إطار التنظيم القائم على الدول الإطار الأساسي للتعايش.[30]

تقوم فكرة التعايش على إدارة الهوية والتعددية داخل العلاقات الدولية، كما تهتم بالحقوق الثقافية والعمل على توسيع إطار حقوق الإنسان، وتجد مرجعيتها وسندها في المواثيق الأولى الراعية لحقوق الإنسان، فميثاق الأمم المتحدة 1945 يذكر أنّ من مقاصد الهيئة في الفقرة الثالثة من المادة الأولى: « **تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء**».

أمّا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 فيؤكد ما جاء في الميثاق في مادته الثانية أيضا: «**لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات ... دون تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين ... أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو ... دون تفرقة بين الرجال والنساء**». يطابق ما جاء في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 ما ورد في الميثاق أو الإعلان، حيث تعترف هذه الاتفاقات بحقوق كل المجموعات البشرية، وتحمي حرياتها مهما كان المعيار الذي تشكلت وفقه، ما يلزم الدولة بمراعاة التنوع الذي قد يشهده إقليمها الجغرافي.

في ظل انقسام الآراء بين جدوى التعدد وما يمكن أن يقدمه للاندماج الداخلي للدولة من جهة، وتزايد المخاوف من تفعيله لعوامل الانقسام في واقع الدولة القومية، الأمم المتحدة بعد الكثير من الجهود توصلت عبر وكالتها «**اليونيسكو**" إلى التوقيع على» إعلان **اليونسكو بشأن التنوع الثقافي**» في الدورة الـ 31 للوكالة من باريس في 02 نوفمبر 2001، ليزيل الجدل، ويُقرّ تصور جديد يمكن أن يقود لنموذج بديل في بناء الدولة.[31] حيث يشكل هذا الإعلان نقلة نوعية في تاريخ الجماعات، للمحافظة على كينونتها والتعبير عن خصوصيتها، وإظهار تمايزها الهوياتي.

خَلُصَ الإعلان في مواده الـ 12 إلى ضرورة احترام تنوع الثقافات، والتسامح والحوار والتعاون، في جو من الثقة والتفاهم، لأنه السبيل لضمان تحقيق السلام والأمن الدوليين، كما بينت الثلاث مواد الأولى منه، والتي جاءت تحت عنوان " **الهوية والتنوع والتعددية** " أن التنوع الثقافي تراث مشترك للإنسانية يتجلى في أصالة وتعدد الهويات المميزة للجماعات والمجتمعات، وهو ضروري للجنس البشري، ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية (المادة 01)، على المجتمعات ضمان التفاعل المنسجم والرغبة في العيش مع أفراد ومجموعات ذوي هويات ثقافية متعددة ومتنوعة وديناميكية ، لذلك فإن السياسات التي تشجع على دمج

[30] دومنيك، مرجع سابق، ص-ص 100-101.
[31] عماد، مرجع سابق، ص 158.

المواطنين تضمن التلاحم وتحقق السلام ، فالتعددية هي رد الدولة السياسي على واقع التنوع الهوياتي (المادة 02)، والتنوع يوسع نطاق الخيارات المتاحة للفرد فهو أحد مصادر التنمية (المادة 03) .

يعتبر الإعلان أيضا أن حقوق الإنسان الضامن للتنوع الثقافي، ويدعو إلى ضرورة احترام حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات، وحقوق الشعوب الأصلية، ولا يجوز انتهاك الحقوق بالاستناد على التنوع. يعد هذا المَوْثق الدولي مرجعية حقيقية لهويات النوع الجزئية، سواء الموجودة فعليا أو السائرة في طور التشكل والبناء والتي تطفو باستمرار إلى سطح التفاعلات في السياسة العالمية.

تأتي المعالجة الأممية لمسألة الهُوية والبقاء الثقافي، ضمن مقاربة وقائية بنيوية في مجال السلام والأمن الدوليين، من الصراعات الداخلية والعنف الإثني الذي يتغذى على الاختلافات واللاتسامح ورفض الآخر، وعدم قدرة الدولة منفردة على مواجهة هذه المخاطر، فمع إلغاء فكرة تعامل الدول مع أقلياتها على أنها قضية محلية وشأن داخلي وليس فيها ما يهم المجتمع الدولي، ذهبت المنظمة أيضا إلى قوننة معايير الحد الأدنى لسلوك الدول فيما يتعلق بأقلياتها، وإرساء آلية عمل لمراقبة التزام الحكومات بتلك المعايير[32]. لقد أصبح التنوع وتبني سياسات التعددية شرطا مسبقا للمحافظة على نظام دولي شرعي. فجميع أهداف وقيم المجتمع الدولي، تعتمد على الاعتراف بحقوق الأقليات من سكان أصليين وحتى مهاجرين فيما بعد، مما يجعلها تتقاطع في جوهرها مع الفكرة الكوسموبوليتانية لـإيمانويل كانط التي تنادي بتحالف الشعوب.

على أرض الواقع تخلت العديد من الدول في دساتيرها على نموذج الدولة القومية المتجانسة ، وبدأت البحث على نموذج تعددي، حيث أصبح ينظر إلى الدول متعددة اللغات، وذات الأقليات على أنها تمثل المنظور الأكثر حداثة أو حتى ما بعد الحداثة ، وتعد التجربة الكندية رائدة في سياسات التعددية وسابقة حتى عن التبني الأممي، بفضل الاعتراف بحقوق السكان الأصليين في الدستور الكندي لعام 1982، وتأييد مطالب الجماعات القومية الثانوية مثل الكيوبك، واعتماد استراتيجيات لإدماج المهاجرين، ثم دعمت سياستها من خلال تأسيس وزارة التعددية الثقافية والمواطنة عام 1991[33] . تعد أغلب الدول التي اعتمدت سياسات التعددية دول غربية، عززت بها توجهاتها الليبرالية، وذلك بفسح المجال للأقليات بالمشاركة في الحياة العامة، وهو عامل مهم في تحقيق السلام.

أعطت منظومة حقوق الإنسان على المستوى الدولي مفهوم الهوية الخاص بالجماعات دفعا قويا كي يبرز على الساحة الفكرية، وفي حلقات النقاش على جميع الأصعدة، في المقابل كان دور الأحداث والتفاعلات داخل الدول في تسعينيات القرن الماضي، المحرك الفعلي للمجتمع الدولي، من أجل الوقوف في وجه التهديدات التي يشكلها الصراع الهوياتي على أمن الإنسان والدولة، وعلى حالة السلم والأمن الدوليين. بعد كل هذه الجهود

[32] عماد، مرجع **سابق**، ص 172.

[33] كيميلكا، **مرجع سابق**، ص ص 88—100.

الدولية أصبح تصور الخصوصية الثقافية والتمايز، لا يفهمان إلا ضمن سياق الاعتراف المتبادلين للثقافات الإنسانية، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى العالمي. وضع يتيح للهويات الجزئية البروز أكثر لمواصلة زحفها نحو فضاء أوسع، ويسمح لها بالامتداد خارج حدودها الزمنية والمكانية، أو حتّى إثبات كينونتها، ويجعل منها فاعل يصنع ويؤثر في واقعه، وفق ما ينتجه من معايير تتجاوز مُسَلَّمَة الكيان الدولتي وقدرته على البناء والتنظيم.

خاتمة:

تبرز نتائج دراسة الانزياح الذي مسّ ولايزال الهوية في العلاقات الدولية بناءً على قدرة الوحدة السياسية التقليدية – الدولة الأمة – على التكيف مع الصيرورة التي تميز ظاهرة الهوية فنجد؛

- من حيث المنهجية، يفرض انزياح الهُوية على دارس العلاقات الدولية والسياسة العالمية التعامل معها في الواقع الدولي باعتبارها عمليات تفاعلية يرتكز فهمها على تحليل شبكي، ورد الفعل السياسي للدولة يأتي متأخرا على العموم لصعوبة إدراك الانزياح؛
- بفضل التطورات التي لحقت البنية المفهومية والمعرفية لظاهرة الهوية، وهلامية تركيبتها استطاع الموضوع الهجرة نحو حقل العلاقات الدولية، والمساهمة في التأثير على الكثير من أنساقه الكلاسيكية كالقوة والصراع والسلام؛
- يأخذ موضوع الهوية اهتماما بالغا في حقل العلاقات الدولية، لارتباطه الوثيق بالمفاهيم المركزية للحقل مثل الحرب، السلام، الدولة والقوة. وقد عُدّ هو بذاته من ضمنها تُبنى عليه الخطط والاستراتيجيات والسياسات الوطنية والدولية؛
- النشاط الانزياحي للهوية يقترن بالحيز الدولتي، الذي يبقى وحده بكل حدوده الرمزية أو الجغرافية منطلقا لتفاعلاتها وغايتها؛
- سياسات الدول على المستوى الداخلي تساهم بشكل كبير في حدوث الانزياح الهوياتي غير مقصود، ومحاولات احتوائه يحتاج إلى برامج تنموية تستهدف المناطق والفئات التي تظهر توجهًا مخالفا أو معاديا للهُوية الوطنية.
- مع البنية الشبكية الجديدة للعالم انزاحت الهوية إلى فواعل وكيانات جديدة، انطلاقا من فكر تكويني تأملي، يسعى إلى غايات إنسانية مشتركة، من خلال مسارين متعاكسين، متخليةً عن معيار الدولة التي تغير موقعها وتقلص تواجدها في التحليل. إن انزياح الهوية يَحْدُثُ بحثًا عن الإنسان ورفاهيته واستمراره من موقعه القائم على الانتماء، إلى مكوناته وعلاقاته مع محيطه؛
- التأثير المتوقع لانزياح الهوية واحتمالية تحول الاختلافات الهوياتية التي يخلفها أو يرفع من وتيرتها إلى نزاعات دامية، وتزايد هواجس الدول بأن يتسبب في وقوع مأزق أمني داخلي يؤدي إلى تفككها، يدفع

المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة إلى تقديم استجابات وقائية بنيوية ذات طابع معياري، للحيلولة دون وقوع العنف المادي؛

- تزايد محاولات احتواء الانزياح الهوياتي من خلال نشاط المنظمات الدولية والإقليمية يتيح للفرد فرص مواطنة كوسموبوليتانية، تؤسس لسياقات جديدة يحل فيها العقد الهوياتي محل العقد الاجتماعي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باالغة العربية:

1- الكتب:

1. إدوارد مورتيمر وروبرت فاين،« تحديد الهوية القومية في مجتمع متعدد الثقافات »، **الشعب والأمة والدولة مدلول العرقية والقومية**، ترجمة: أكرم حمدان ونزهت الطيب. القاهرة: دار السلام، ط 1، 2007.
2. بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوربا والحلف الأطلسي. الجزائر**: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005.
3. بسيوني رضوان عبير، أزمة الهوية والثورة على الدولة، القاهرة، دار السلام ، 2012.
4. عماد عبد الغني: سوسيولوجيا الهوية جدليات الوعي التفكك وإعادة البناء. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.
5. كيميلكا ويل، **أوديسيا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع**، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2011.
6. وندت ألكسندر، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبد الله جبر العتيبي، جامعة الملك سعود، الرياض ،2006.

2- المقالات:

1- أبوندا أشرف صقر، " الهوية الفلسطينية المتخيلة بين التطور والتأزم «، **المستقبل العربي**، العدد (423)، (ماي 2014).
2- بن حَجْبة عبد الحليم، " الحداثة وتحولاتها القيمية " **المعيار**، عدد 17، (جوان 2017).
3- حسين طلال مقلد، الهوية فوق الوطنية ... الأوربة نموذجا، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد (32)، (خريف 2011).
4- رابح مرابط، المأزق الأمني المتعدد الأبعاد، **دراسات استراتيجية**، عدد (10)، (مارس 2010).
5- ولتون دومنيك، العولمة البعد الآخر، ترجمة جورج شرف، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت 2005.
6- سالم أحمد علي، " القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (20)، (خريف 2008).

7- وغليسي يوسف، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، بيروت، الجزائر .2008

3- النصوص القانونية:

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

2- ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1- الكتب:

1 -Dorais Louis-Jacques, « La construction de l'identité», , **Discours et constructions identitaires**(Les presses de l'Université LAVAL ,2004.

2- المقالات:

1. Nabli Béligh, « Identité européenne et communauté politique », **Revue internationale et stratégique**, 2007/2 N°66 , pages 37 – 46.
2. Thiaw-Po-Une Ludivine, « L'Europe et la question fédérale », **Cahiers philosophiques,** 2014/2 n° 137 , pages 67 – 85.